التضمين النحوي في الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني

الدكتور محمد عيد سعيد
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب– جامعة الفيوم

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التضمين النحوي في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) وبيان أثره في المعنى والإعراب، وقد اتسمت معالجته لهذه الظاهرة بالغزارة والتنوع والتوسع في التحليل وعرض الآراء، وسوف يقتصر البحث على نماذج مختارة من التضمين النحوي في الربع الأول من القرآن الكريم.

***

Grammatical Inclusion in Al-Muntajab Al-Hamadhani's "Al-Kitab Al-Farīd fī I'rab Al-Quran Al-Majid"

Dr. Mohamed Eid Said

Assistant Professor, Department of Arabic,

Faculty of Arts, Fayoum University

Abstract

This research paper aims at exploring grammatical inclusion in Al-Muntajab Al-Hamadhani's "Al-Kitāb Al-Farīd fī I'rab Al-Quran Al-Majid" (643 H.) and highlighting its influence on meaning and parsing. His treatement of this phenomenon was characterized by richness, variety, and elaborate analysis and presentation of views. This research paper will be confined selected examples of grammatical inclusion in the first fourth of the Holy Qur'ān.

مقدمة:

التضمين النحوي هو أسلوب "لجأ إليه النحاة في التعليل لعدد من المسائل النحوية، والتراكيب اللغوية الفصيحة، التي رأوا فيها خروجا عن الكثير الشائع"([1])وهو "من عبقريات النحو العربي"([2]) وهو "في واقعه باب واسع من أبواب اللغة يعمل على توسعتها وتكثير إجازاتها"([3]) يقول الأستاذ ماسينيون في حديثه: (خواطر مستشرق في التضمين): "التضمين هو نوع من تبطن الفكر لاستخلاص الجوهر من الأصول اللغوية الثلاثية المثلثة في المعجمات وإن من فضل اللغات السامية وبخاصة العربية تعدد المعاني واكتنازها في أصل واحد واجتهاد الكاتب أن يتعمق في هذه المعاني لإحكامها وإخضاعها لأقدم معنى تصل إليه ولذلك نستطيع القول بأن العربية أقدم لغة عهدا بالتضمين وأحقها به"([4])

وقد عرّف بعض العلماء التضمين النحوي، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به"(٥) وقال أيضا: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"(٦) وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن. قال: والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فَذّ"(٧) وقال ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويُسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تُؤدِّي كلمة مؤدى كلمتين"([8]) وجاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: "التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مُؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"([9])

"والذي يعنيه ذلك عند النحاة... أنه إذا كان مقتضى التضمين إكساب الفعل الأول، حكم الفعل المقدَّر من حيث التعدية واللزوم، فليس مؤدَّاه أن يُجَرَّد الفعل الأول من معناه ليكسب معنى جديدا، وإنما القصد أن يجمع هذا الفعل بالتضمين بين دلالتين، دلالته الأولى، ودلالة الفعل الذي أشرب معناه"([10]) "فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل

الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى يقلب كفيه على كذا، نادما على كذا، ولا بد من اعتبار الحال وإلا لكان مجازا محضا لا تضمينا"([11]) و"للتضمين غرض هو الإيجاز، وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين"([12])

"والتضمين بمعنى إشراب الفعل أو ما في معناه معنى فعل آخر أو ما في معناه ليستعمل الأول استعمال الثاني في التعدية واللزوم يقول به البصريون فقط دون الكوفيين"([13]) قال ابن هشام الأنصاري في تلخيص مذهب البصريين في التضمين: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ... وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى"([14]) "أما الكوفيون: فلهم قاعدة في حروف الجر تجعلهم لا يقولون بالتضمين حتى لا يلتبس بالتضمين الذي هو بناء الأسماء. فهم يقولون بتعدد معاني حرف الجر وبناء على ذلك يمكن أن ينوب بعضها عن بعض... وكلا المذهبين سائغ صحيح وكثير من العلماء يفضل مذهب البصريين لأنه أقوى من الناحية البلاغية"([15]) يقول ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ): "وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، وطريقة حذاق أصحابه؛ يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن"([16])

وقد ذكر ابن جني أنه وجد في اللغة من هذا الفنِّ- التضمين النحوي- "شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد"([17])، وهو "من أَسَدِّ وأَدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عِنَان الكلام فيأخذه إليه، ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه"([18])

وذكر بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) أن ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) ذكر في كتاب: المعاني المبتدعة: "أن التضمين واقع في القرآن خلافا لما أجمع عليه أهل البيان"([19]) وقد اهتم كثير من

مفسري القرآن الكريم ومعربيه بهذه الظاهرة التي تشيع في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وذلك من خلال التأويل النحوي لمواضعها.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة بعض مواضع التضمين النحوي في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد([٢٠]) للمنتجب الهمذاني([٢١]) (ت٦٤٣هـ) وبيان أثره في المعنى والإعراب، وقد اتسمت معالجته لهذه الظاهرة بالغزارة والتنوع والتوسع في التحليل وعرض الآراء، وسوف يقتصر البحث على نماذج مختارة من التضمين النحوي في الربع الأول من القرآن الكريم.

وينقسم هذا البحث إلى:

أولا: تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بحرف الجر.

ثانيا: تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح.

ثالثا: تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر ليصح التعلق.

رابعا: تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين.

خامسا: تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليدل على الصيرورة.

سادسا: تضمين الفعل المتعدي إلى مفعول واحد معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين.

سابعا: تضمين الفعل اللازم معنى ما يتعدى بحرف الجر.

خاتمة البحث.

المصادر والمراجع.

***

أولا: تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بحرف الجر:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: "لاَ يَتَّخِذِ المؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ المؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً"([٢٢])

يقول المنتجب الهمذاني: "{أَنْ تَتَّقُوا}: في موضع نصب لكونه مفعولًا له، أي: إلَّا للاتقاء، أو مخافة الاتقاء. {تُقَاةً}: مصدر بمعنى المتَّقَى، كضَرْبِ الأميرِ لمضروبه، ولك أن تنصبها على المصدر، على تضمين {تَتَّقُوا} معنى تحذروا وتخافوا، فيتعدَّى بمن، والمعنى: إلا أن تخافوهم خوفا... وقد جُوّز أن تكون جمع تقي، ككماة في جمع كمي، فيكون حالًا من الفاعل في {أَنْ تَتَّقُوا} والمعنى: إلا أن تحذروهم متقين، فاعرفه فإنه موضع مشكل"([٢٣])

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {تَتَّقُوا} بدلالته على الحذر والخوف، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بحرف الجر (من) دون التعدي بنفسه ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الحرف، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر من خلال إعراب كلمة {تُقَاةً} على المصدرية أي: المفعول المطلق، فيكون تقدير الجملة: إلا أن تتقوا منهم اتقاء، "وفائدة التأكيد بالمفعول المطلق هنا: الإشارة إلى تحقق كون الحالة حالة تقية"([٢٤]) وقد رجح أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) هذا الوجه بقوله: "والذي يدل على تحقيق المصدرية فيه قوله تعالى: {اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ}([٢٥]) المعنى حق اتقائه، وحسن مجيء المصدر هكذا ثلاثيا أنهم قد حذفوا: اتقى، حتى صار: تقي يتقي، تق الله فصار كأنه مصدر لثلاثي"([٢٦])

وفي الوقت نفسه يذكر المنتجب الهمذاني وجها ثانيا وهو: أن تكون كلمة {تُقَاةً} جمع تقي فيكون حالًا من الفاعل في {أَنْ تَتَّقُوا} والمعنى: إلا أن تحذروهم متقين، وقد نسب بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه هذا الوجه إلى أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد ذكره أبو حيان الأندلسي في تفسيره، ثم عقّبَ عليه بقوله: "وتكون الحال مؤكدة لأنه قد فهم معناها من قوله إلا أن تتقوا منهم وتجويز كونه جمعا ضعيف جدا، ولو كان جمع: تقي، لكان أتقياء، كغني وأغنياء، وقولهم: كمي وكماة، شاذ فلا يخرج عليه"([٢٧])

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي وجها ثالثا في كلمة {تُقَاةً}- بعد أن نقل كلام الزمخشري فيها- قال: "فجعل: تقاة، مصدرا في موضع اسم المفعول، فانتصابه على أنه مفعول به لا على أنه مصدر، ولذلك قدره إلا أن تخافوا أمرا"([٢٨])

٢- قوله تعالى: "الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ"([٢٩])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {أَلَّا نُؤْمِنَ} موضع (أن) نصب لعدم الجار وهو الباء وإفضاء الفعل إليه، أو جرٌّ على إرادة الجار وتضمين العهد معنى الإيصاء"([٣٠])

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {عَهِدَ} بدلالته على الإيصاء، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بحرف الجر (الباء) دون التعدي بنفسه ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الحرف، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في أن قوله: "(أَلاَّ نُؤْمِنَ): يجوز أن يكون في موضع جر على تقدير بأن لا نؤمن؛ لأن معنى {عَهِدَ}: وصى. ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير حرف الجر وإفضاء الفعل إليه"([٣١])

وقد ذكر العكبري (ت٦١٦هـ) وأبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، وجها ثالثا، وهو أن قوله: (أَلاَّ نُؤْمِنَ): "يجوز أن ينتصب بنفس عهد؛ لأنك تقول عهدت إليه عهدا لا على أنه مصدر؛ لأن معناه ألزمته"([٣٢]) ومعنى ذلك: "أنها مفعول بها على تضمين: {عَهِدَ} معنى ألزم، تقول: «عهدت إليه كذا» أي: ألزمته إياه، فهي على هذا في محل نصب فقط"([٣٣])

٣- قوله تعالى: "قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ"([٣٤])

يقول المنتجب الهمذاني: "الباء من {بِآيَاتِ} متعلقة بقوله: {يَجْحَدُونَ}، على تضمين الجحد معنى التكذيب. فإن قلت: ما حملك على هذا التضمين، ولولا بَقَّيْتَ الجَحْدَ على بابه؟ قلت: حملني على ذلك إتيان الباء في قوله: {بِآيَاتِ اللَّهِ}؛ لأن الجحد يتعدى بغير الجار. وقيل: هي متعلقة بالظالمين، كقوله جل ذكره: {وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا}([٣٥])"([٣٦])

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {يَجْحَدُونَ} بدلالته على التكذيب، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بحرف الجر (الباء) دون التعدي بنفسه ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الحرف، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في أن حرف الجر (الباء) في قوله: {بِآيَاتِ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ{يَجْحَدُونَ}، والثاني: أنه متعلق بـ{الظَّالِمِينَ}، وقد رجح السمين الحلبي الوجه الأول، قال: "قوله: {بآيات الله} يجوز في هذا الجار وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ{يَجْحَدُونَ}، وهو الظاهر الذي لا ينبغي أن يعدل عنه وجوز أبو البقاء أن يتعلق بالظالمين، قال: كقوله تعالى: {وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا} [الإسراء: ٥٩] وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباء هناك سببية، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيء يتعلق به تعلقا واضحا، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه"([٣٧])

***

ثانيا: تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: "وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ"([٣٨])

يقول المنتجب الهمذاني: "فإن قلتَ: علام انتصب {نَفْسَهُ} من {سَفِهَ نَفْسَهُ}؛ قلت: اختَلف أهلُ النحو فيه على أربعة أقوال: أحدها: بـ{سَفِهَ}، على تضمين {سَفِهَ} معنى جهل، أي: لم يفكر فيها وامتهنها واستخف بها. وأصلُ السَّفَهِ: الخفةُ والحركةُ، يقال: تَسَفَّهَتِ الريحُ

الشجرَ، أي: مالت به. والثاني: على إسقاط الجار، أي: سَفِهَ في نفسه، فحُذف الجارُّ ونُصب المفعول، كقولهم: ضربَ الظهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن، وقولهم: زيد ظني مقيم، أي: في ظني. والثالث: على معنى سَفَّه نفسَه، ثم خُفِّفَ وهو مراد، يقال: سَفِهَ نفسَه، وبَطِرَ عيشَه، ورَشِدَ أمرَه، والأصل: سَفِهَتْ نَفْسُهُ، وَرَشِدَ أَمْرُهُ، فلما حُوِّلَ الفعلُ إليه انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه على تقدير التشديد. وقيل: إنَّ (فَعِل) للمبالغة لغة، كما أن (فَعَّل) للمبالغة. والرابع: على التمييز وهو مذهب الفراء: قال: لما حُوِّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسرًا، ليدل على أن السفه فيه، وكان حُكْمه أن يكون سَفِه زيدٌ نفسًا، لأن المفسِّر لا يكون إلا نكرة، ولكنه تُرك على إضافته، ونُصب كنَصْبِ النكرةِ تشبيهًا بها، ومثله قولهم: ضِقْتُ به ذَرْعًا، وطِبْتُ به نفسًا. والمعنى ضاق ذرعي به، وطابت نفسي به. وقال أبو عبيدة: معناه: أَهْلَكَ نفسَه، وأوبَقَ نفسه. والمختار: الأول، يعضده قوله عليه الصلاة والسلام: "الكِبْرُ أنْ تَسْفَهَ الحقَّ وتَغْمَصَ الناسَ"([٣٩]). يقال: غَمِصَهُ، إذا استصغره ولم يره شيئًا، وغَمص فلانٌ النعمةَ، إذا لم يشكرْها، وغَمْصُ الشخصِ أيضًا عَيْبُهُ"([٤٠])

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {سَفِهَ} بدلالته على الجهل، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بنفسه دون التعدي بحرف الجر (في) ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الفعل المتعدي بنفسه، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في تعدد التوجيه النحوي لكلمة {نَفْسَهُ}، يقول أبو حيان الأندلسي: "انتصاب {نَفْسَهُ} على أنه تمييز، على قول بعض الكوفيين، وهو الفراء، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم، أو مفعول به، إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى، أي: جهل، وهو قول الزجاج وابن جني، أو أهلك، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه، حكاه مكي. أما التمييز فلا يجيزه البصريون، لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة، وأما كونه مشبها بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل، تقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجه، ولا يحسن الوجه. وأما إسقاط حرف الجر، وأصله من سفه في نفسه، فلا ينقاس، وأما كونه توكيدا وحذف مؤكدة ففيه خلاف. وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز أعني: أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد، وأما التضمين فلا ينقاس، وأما نصبه على أن يكون مفعولا به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه، فهو الذي نختاره، لأن ثعلبا والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى، كسفه بفتح الفاء وشدها. وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة"([٤١])

٢- قوله تعالى: "وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ"(٤٢)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {عُقْدَةَ النِّكَاحِ} أي: على عقدة النكاح، من عزم على الأمر. وقيل: تعزموا بمعنى تعقدوا، {عُقْدَةَ النِّكَاحِ} مصدرا. والعقدة بمعنى العقد، فيكون المصدر مضافا إلى المفعول. وقيل: معناه ولا تقطعوا عقدة النكاح، وحقيقة العزم: القطع، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: "لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل"(٤٣) وهذا متعد بنفسه"(٤٤)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {تَعْزِمُوا} بدلالته على القطع، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بنفسه دون التعدي بحرف الجر (على) ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الفعل المتعدي بنفسه، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في تعدد التوجيه النحوي لكلمة (عُقْدَةَ)، يقول أبو حيان الأندلسي: "نهوا عن العزم على عقدة النكاح، وإذا كان العزم منهيا عنه فأحرى أن ينهى عن العقدة. وانتصاب: عقدة، على المفعول به لتضمين: تعزموا، معنى ما يتعدى بنفسه، فضمن معنى: تنووا، أو معنى: تصححوا، أو معنى: توجبوا، أو معنى: تباشروا، أو معنى: تقطعوا، أي: تبتوا. وقيل: انتصب عقدة على المصدر، ومعنى تعزموا تعقدوا. وقيل: انتصب على إسقاط حرف الجر، وهو على هذا التقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح"(٤٥) ويقول ابن هشام الأنصاري: "قَوله تَعَالَى: {وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} أَي: لَا تنووا وَلِهَذَا عدي بِنَفسِهِ"(٤٦)

٣- قوله تعالى: "وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ المؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(٤٧)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {وَإِذْ غَدَوْتَ}. أي: واذكر إذ غدوت من أهلك بالمدينة، وهو غُدُوُّهُ عليه الصلاة والسلام إلى أُحد من حجرة عائشة- رضي الله عنها- على ما فسر. و{مِنْ}: لابتداء الغاية، وموضعه: نصب على أنه مفعول به على التضمين، كأنه قيل: واذكر إذ فارقت أهلك"(٤٨)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {غَدَوْتَ} بدلالته على المفارقة، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بنفسه دون التعدي بحرف الجر {مِنْ} ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الفعل المتعدي بنفسه، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في إعراب {مِنْ أَهْلِكَ}، يقول السمين الحلبي: "الغدو: الخروج أول النهار يقال: غدا يغدو أي: خرج غدوة، ويستعمل بمعنى صار عند بعضهم، فيكون ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر... وقوله: {مِنْ أَهْلِكَ} متعلق بـ{غَدَوْتَ} وفي {مِنْ} وجهان، أظهرهما: أنها لابتداء الغاية أي: من

بين أهلك، قال أبو البقاء: «وموضعه نصب تقديره: فارقت أهلك» وهذا الذي قاله ليس تفسير إعراب ولا تفسير معنى، فإن المعنى على غير ما ذكر. والثاني: أنها بمعنى مع أي: مع أهلك، وهذا لا يساعده لا لفظ ولا معنى"([٤٩])

٤- قوله تعالى: "وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ"([٥٠])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} (مِنْ) مزيدة لاستغراق الجنس، أي: شيئًا، وهو مفعول {مَا فَرَّطْنَا} على تضمينه معنى ما تركنا وما أغفلنا، أي: ما تركنا ولا أغفلنا في اللوح المحفوظ من شيء من ذلك لم نكتبه، على ما فسر. ولك أن تبقي {مَا فَرَّطْنَا} على أصله وتعديه إلى قوله: {فِي الْكِتَابِ}، وتجعل {مِنْ شَيْءٍ} واقعًا موقع المصدر، أي: ما فرطنا في اللوح المحفوظ من تفريطة بل أثبتنا فيه ما وجب أن يثبت مما يختص به"([٥١])

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {فَرَّطْنَا} بدلالته على الترك، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بنفسه دون التعدي بحرف الجر (في) ليعطي معناه ومعنى إضافي يبرزه الفعل المتعدي بنفسه، وهنا يظهر أثر التضمين النحوي في المعنى، وأما أثره في الإعراب فيظهر في إعراب {مِن شَيْءٍ}، يقول أبو حيان الأندلسي: "{مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} يشير إلى أن الكتاب تضمن الأحكام التكليفية كلها، والتفريط التقصير فحقه أن يتعدى بفي كقوله: {عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ}([٥٢]) وإذا كان كذلك فيكون قد ضمن ما أغفلنا وما تركنا ويكون من شيء في موضع المفعول به ومن زائدة، والمعنى: ما تركنا وما أغفلنا في الكتاب شيئا يحتاج إليه من دلائل الإلهية والتكاليف، ويبعد جعل {مِنْ} هنا تبعيضية وأن يكون التقدير ما فرطنا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المكلف، وإن قاله بعضهم. وجعل أبو البقاء هنا من شيء واقعا موقع المصدر، أي: تفريطا. قال: وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء تصريحا ونظير ذلك: {لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً}([٥٣]) أي: ضررا، انتهى. وما ذكره من أنه لا يبقى على هذا التأويل حجة لمن ذكر ليس كما ذكر لأنه إذا تسلط النفي على المصدر كان المصدر منفيا على جهة العموم، ويلزم من نفي هذا العموم نفي أنواع المصدر ونوع مشخصاته، ونظير ذلك: لا قيام، فهذا نفي عام فينتفي منه جميع أنواع القيام ومشخصاته كقيام زيد وقيام عمرو وما أشبه ذلك فإذا نفي التفريط على طريقة العموم كان ذلك نفيا لجميع أنواع التفريط ومشخصاته ومتعلقاته، فيلزم من ذلك أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء"([٥٤])

***

ثالثا: تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر ليصح التعلق:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ"([٥٥])

يقول المنتجب الهمذاني: "خلوت بفلان، وإليه، ومعه: إذا انفردت معه، غير أن خلوت به أكثر استعمالا من خلوت إليه. فإن قلت: فإن كان الأمر على ما زعمت، فلم جيء هنا بإلى دون الباء؟ قلت: قيل: إنما جيء بإلى دون الباء هنا ليدل الكلام على معنى الابتداء والانتهاء، لأن أول لقائهم كان للمؤمنين، ثم لرؤسائهم، كأنه قيل: وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم. وقيل: {إِلَى} بمعنى (مع) كقوله تعالى: {مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ}([٥٦])، أي: مع الله... والأول أمتن، لبقاء (إلى) على بابها. ولك أن تجعل (خلا) بمعنى مضى، ومنه القرون الخالية، أي: مضوا إلى شياطينهم"([٥٧])

والمنتجب الهمذاني يذكر أنه يجوز أن يكون الفعل {خَلَوْا} بمعنى مضوا وذلك حتى يصح تعديته بإلى، وقد تبعه في ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٤هـ): "{خَلَوْا} بمعنى انفردوا فهو فعل قاصر ويُعَدَّى بالباء وباللام ومن ومع بلا تضمين ويُعَدَّى بإلى على تضمين معنى آب أو خلص ويُعَدَّى بنفسه على تضمين تجاوز وباعد ومنه ما شاع من قولهم: «افعل كذا وخلاك ذم»، أي: إن تبعة الأمر أو ضره لا تعود عليك. وقد عدي هنا بإلى ليشير إلى أن الخلوة كانت في مواضع هي مآبهم ومرجعهم وأن لقاءهم للمؤمنين إنما هو صدفة ولمحات قليلة، أفاد ذلك كله قوله: لقوا وخلوا. وهذا من بديع فصاحة الكلمات وصراحتها"([٥٨])

٢- قوله تعالى: "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ"([٥٩])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {لَيْلَةَ الصِّيَامِ} (الليلةَ): ظرف لـ{أُحِلَّ}، و{الرَّفَثُ}: فاعل {أُحِلَّ}. {إِلَى نِسَائِكُمْ}: متعلق بالرفث. وإنما عُدِّي الرَّفَثُ بإلى، وأصله أن يُعَدَّى بالباء، لتضمنه معنى الإفضاء إليهن، وهو الجماع. يقال: رَفَثَ فلانٌ يَرْفُثُ رَفَثًا، وأَرْفَثَ إرفاثًا مثله. فإن قلت: هل يجوز أن تكون الليلة ظرفًا للرفث؟ قلت: لا؛ لأنه مصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه"([٦٠])

والمنتجب الهمذاني يذكر أن {الرَّفَثُ} إنما عُدِّي بإلى، وأصله أن يُعَدَّى بالباء، لتضمنه معنى الإفضاء إليهن، وهو الجماع، وقد سبقه إلى ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، قال أبو عبيدة (ت٢١٠هـ): "{الرَّفَثُ} أي: الإفضاء إلى نسائكم، أي: النكاح"([٦١]) وقال الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ): " إنما دخلت "إلى" لأن معنى {الرَّفَثُ} و"الإفضاء" واحد، فكأنه قال: "الإفضاء إلى"([٦٢]) وقال الزجاج (ت٣١١هـ): {الرَّفَثُ} كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة، والمعنى هاهنا كناية عن الجماع"([٦٣])

وقد تبعهم بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، قال أبو حيان الأندلسي: "{الرَّفَثُ}... عدي بإلى، وإن كان أصله التعدية بالباء لتضمينه معنى الإفضاء، وحسن اللفظ بهذا التضمين، فصار ذلك قريبا من الكنايات التي جاءت في القرآن"([٦٤]) وقال ابن هشام الأنصاري: "قَوْله تَعَالَى: {الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} ضمن الرَّفَث معنى الْإِفْضَاء فعدي بإلى مثل: {وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ}([٦٥]) وَإِنَّمَا أصل الرَّفَث أَن يتَعَدَّى بِالْبَاء يُقَال أرفث فلَان بامرأته"([٦٦]) وقال شهاب الدين الألوسي (ت١٢٧٠هـ): "{الرَّفَثُ} من رفث في كلامه وأرفث وترفث أفحش وأفصح بما يكنى عنه، والمراد به هنا الجماع لأنه لا يكاد يخلو من الإفصاح... فالرفث فيه يحتمل أن يكون قولا وأن يكون فعلا، والأصل فيه أن يتعدى- بالباء- وعدي بإلى لتضمنه معنى الإفضاء ولم يجعل من أول الأمر كناية عنه لأن المقصود هو الجماع فقصرت المسافة، وإيثاره هاهنا على ما كني به عنه في جميع القرآن من التغشية والمباشرة واللمس والدخول ونحوها استقباحا لما وجد منهم قبل الإباحة، ولذا سماه اختيانا فيما بعد"([٦٧]) وقال محمد الطاهر بن عاشور: "{الرَّفَثُ}... حقيقته الكلام مع النساء في شؤون الالتذاذ بهن ثم أطلق على الجماع كناية، وقيل هو حقيقة فيهما وهو الظاهر، وتعديته بإلى ليتعين المعنى المقصود وهو الإفضاء"([٦٨])

***

رابعا: تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: "لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ المجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى القَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ المجَاهِدِينَ عَلَى القَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً"([٦٩])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {دَرَجَةً} اختلف في نصبها: فقيل: نصبت لوقوعها موقع المرة من التفضيل، كأنه قيل: فضلهم تفضيلة، ونظيره قولك: ضَرَبَهُ سَوْطًا، بمعنى ضربه ضربة. وقيل: نصبت على الحال من المجاهدين، وفي الكلام حذف مضاف، أي: فضلهم ذوي درجة. وقيل: نصبت على إسقاط الجار، أي: فضلهم بدرجة. وقيل: نصبت على الظرف لوقوعها موقعه، أي: فضلهم في درجة ومنزلة. وقيل: نصبت لكونها مفعولًا ثانيًا لـ{فَضَّلَ} على تضمين التفضيل معنى الإعطاء... وقوله: {أَجْرًا} اختلف في نصبه أيضًا: فقيل: نصب على المصدر من غير لفظ فعله؛ لأنَّ قوله عز اسمه: (فضّلهم) في معنى: أجَرَهُم أَجْرًا. وقيل: نصب على أنَّه مفعول به على تضمين فضّل معنى أعطى. وقيل: نصب على حذف الجار وهو الباء أي: بأجر"([٧٠])

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَضَّلَ} بدلالته على الإعطاء، ويذكر أوجها مختلفة في إعراب كلمة {دَرَجَةً}، من بينها، أنها: نصبت لكونها مفعولًا ثانيًا لـ{فَضَّلَ} على تضمين التفضيل معنى الإعطاء، ويذكر كذلك أوجها مختلفة في إعراب {أَجْرًا}، من بينها، أنه: نصب على أنَّه مفعول به على تضمين فضّل معنى أعطى، وقد تبعه في ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول أبو حيان الأندلسي: "وأما انتصاب أجرا عظيما فقيل: على المصدر، لأن معنى فضل معنى أجر، فهو مصدر من المعنى، لا من اللفظ. وقيل: على إسقاط حرف الجر أي: بأجر. وقيل: مفعول بفضلهم لتضمينه معنى أعطاهم. قال الزمخشري: ونصب أجرا عظيما على أنه حال من النكرة التي هي درجات مقدمة عليها انتهى. وهذا لا يظهر لأنه لو تأخر لم يجز أن يكون نعتا لعدم المطابقة، لأن أجرا عظيما مفرد، ولا يكون نعتا لدرجات، لأنها جمع"([٧١])

٢- قوله تعالى: "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ"([٧٢])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ} {مَا} يحتمل أن يكون موصوفًا، وأن يكون موصولًا، أي: تمكينًا، أو التمكين الذي لم نمكنه لكم، وفي الكلام حذف مضاف وهو الزمان، أي مدة ذلك... فإن قلت: هل يجوز أن يكون (ما) في قوله: {مَا لَمْ نُمَكِّنْ} مفعولًا ثانيًا لقوله: {مَكَّنَّا} على تضمين {مَكَّنَّا} معنى أعطينا؟ قلت: نعم قد جوز ذلك. والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطينا عادًا وثمودًا وغيرهم من البَسْطَةِ في الأجسام، والسعة في الأموال، وغير ذلك"([٧٣])

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {مَكَّنَّا} بدلالته على الإعطاء، ويذكر أن {مَا} في قوله: {مَا لَمْ نُمَكِّنْ} يجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا لقوله: {مَكَّنَّا} على تضمين {مَكَّنَّا} معنى أعطينا، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول العكبري: "{مَا}: نكرة

موصوفة، والعائد محذوف؛ أي: شيئا لم نمكنه لكم. ويجوز أن تكون {مَا} مصدرية، والزمان محذوف؛ أي: مدة ما لم نمكن لكم؛ أي: مدة تمكنهم أطول من مدتكم. ويجوز أن تكون {مَا} مفعول نمكن على المعنى؛ لأن المعنى أعطيناهم ما لم نعطكم"(٧٤) ويقول السمين الحلبي: "في {مَا} هذه خمسة أوجه، أحدها: أن تكون موصولة بمعنى الذي، وهي حينئذ صفة لموصوف محذوف، والتقدير: التمكين الذي لم نمكن لكم، والعائد محذوف أي: الذي لم نمكنه لكم. الثاني: أنها نكرة صفة لمصدر محذوف تقديره: تمكينا ما لم نمكنه لكم، ذكرهما الحوفي. ورد الشيخ الأول بأن «ما» بمعنى الذي لا تكون صفة لمعرفة وإن كان «الذي» يقع صفة لها، ولو قلت: «ضربت الضرب ما ضرب زيد» تريد الضرب الذي ضربه زيد، لم يجز، فإن قلت: «الضرب الذي ضربه زيد» جاز. ورد الثاني بأن «ما» النكرة التي تقع صفة لا يجوز حذف موصوفها، لو قلت: «قمت ما وضربت ما» وأنت تعني: قمت قياما ما، وضربا ما، لم يجز». الثالث: أن تكون مفعولا بها لـ«مكن» على المعنى، لأن معنى مكناهم: أعطيناهم ما لم نعطكم، ذكره أبو البقاء. قال الشيخ: «هذا تضمين، والتضمين لا ينقاس» الرابع: أن تكون «ما» مصدرية، والزمان محذوف، أي: مدة ما لم نمكن لكم، والمعنى: مدة انتفاء التمكين لكم. الخامس: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها والعائد محذوف، أي: شيئا لم نمكنه لكم، ذكرهما أيضا أبو البقاء. قال الشيخ في الأخير: «وهذا أقرب إلى الصواب» قلت: ولو قدره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء فكان يقول: مكناهم تمكينا لم نمكنه لكم"(٧٥)

***

خامسا: تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليدل على الصيرورة:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: " مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ"(٧٦)

يقول المنتجب الهمذاني: "{وَتَرَكَهُمْ}: معطوف على {ذَهَبَ}، وترك على معنيين: أحدهما: أن يكون بمعنى طرح وخلى، فيتعدى إلى مفعول واحد، وهو الهاء والميم في {وَتَرَكَهُمْ}. و{فِي ظُلُمَاتٍ} يتعلق بترك على أنه ظرف، ويجوز أن يكون حالا من الهاء والميم فيتعلق بمحذوف، أي: تركهم كائنين، أو مستقرين في ظلمات. والثاني: أن يكون بمعنى صير، فيجري مجرى أفعال

القلوب، فيتعدى إلى مفعولين، فيكون المفعول الثاني {فِي ظُلُمَاتٍ}، [كأنه قيل: هم في ظلمات]، ثم دخل {ترك} فنصب الجزأين، فـ{في} على هذا أيضا يتعلق بمحذوف"(٧٧)

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {تَرَكَهُمْ} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أنه قد يجري مجرى أفعال القلوب، فيتعدى إلى مفعولين، فيكون المفعول الثاني {فِي ظُلُمَاتٍ}، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول العكبري: "قوله تعالى: {وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ}: {تَرَكَهُمْ}: هاهنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأن المعنى صيرهم، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني في ظلمات، فلا يتعلق الجار بمحذوف، ويكون {لاَّ يُبْصِرُونَ} حالا. ويجوز أن يكون لا يبصرون هو المفعول الثاني، و{فِي ظُلُمَاتٍ} ظرف يتعلق بتركهم، أو بـ{لاَّ يُبْصِرُونَ}، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في يبصرون، أو من المفعول الأول"(٧٨) ويقول السمين الحلبي: "قوله تعالى: {وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ} هذه جملة معطوفة على قوله {ذَهَبَ اللَّهُ}. وأصل الترك: التخلية، ويراد به التصيير، فيتعدى لاثنين على الصحيح... فإن قلنا: هو متعد لاثنين كان المفعول الأول هو الضمير، والمفعول الثاني {فِي ظُلُمَاتٍ} و{لاَّ يُبْصِرُونَ} حال، وهي حال مؤكدة لأن من كان في ظلمة فهو لا يبصر، وصاحب الحال: إما الضمير المنصوب أو المرفوع المستكن في الجار والمجرور. ولا يجوز أن يكون {فِي ظُلُمَاتٍ} حالا، و{لاَّ يُبْصِرُونَ} هو المفعول الثاني لأن المفعول الثاني خبر في الأصل، والخبر لا يؤتى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت {فِي ظُلُمَاتٍ} حالا فهم منه عدم الإبصار، فلم يفد قولك بعد ذلك {لاَّ يُبْصِرُونَ} إلا التأكيد، لكن التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأن الأحوال لأنها فضلات... وقد أعربه أبو البقاء كذلك، وهو مردود بما ذكرت لك. ويجوز إذا جعلنا {لاَّ يُبْصِرُونَ} هو المفعول الثاني أن يتعلق {فِي ظُلُمَاتٍ} به أو بـ{تَرَكَهُمْ}، التقدير: «وتركهم لا يبصرون في ظلمات». وإن كان {تَرَكَ} متعديا لواحد كان {فِي ظُلُمَاتٍ} متعلقا بترك، و{لاَّ يُبْصِرُونَ} حال مؤكدة ويجوز أن يكون {فِي ظُلُمَاتٍ} حالا من الضمير المنصوب في {تَرَكَهُمْ}، فيتعلق بمحذوف و{لاَّ يُبْصِرُونَ} حال أيضا: إما من الضمير المنصوب في {تَرَكَهُمْ}، فيكون له حالان، ويجري فيه الخلاف المتقدم، وإما من الضمير المرفوع المستكن في الجار والمجرور قبله فتكون حالين متداخلتين"(٧٩)

٢- قوله تعالى: "وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً"(٨٠)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {كُفَّارًا}: يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ{يَرُدُّونَكُمْ} على تضمين {يَرُدُّونَكُمْ} معنى يصيرونكم، وأن يكون حالًا من الكاف والميم"(٨١)

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {يَرُدُّونَكُمْ} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {كُفَّارًا}: يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ{يَرُدُّونَكُمْ} على تضمين {يَرُدُّونَكُمْ} معنى يصيرونكم، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول العكبري: "{كُفَّارًا}: حال من الكاف والميم. ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا؛ لأن يرد بمعنى يصير"(٨٢) ويقول أبو حيان الأندلسي: "يرد هنا بمعنى يصير، فيتعدى إلى مفعولين: الأول هو ضمير الخطاب، والثاني كفارا، وقد أعربه بعضهم حالا، وهو ضعيف، لأن الحال مستغنى عنها في أكثر مواردها، وهذا لا بد منه في هذا المكان"(٨٣)

٣- قوله تعالى: "مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً"(٨٤)

يقول المنتجب الهمذاني: "{أَضْعَافًا}: جمع ضِعْفٍ، وهو العَيْنُ لا المعنى. والمعنى: الإضعاف. و{أَضْعَافًا} يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا على تضمين المضاعفة معنى التصيير، أي: فصيره أضعافًا، وأن يكون حالًا من الهاء في {فَيُضَاعِفَهُ}. وقد جُوِّزَ أن يكون جمع ضِعفٍ، والضعف: اسم واقع موقع المصدر كالعطاء موضع الإعطاء... فيكون نصبًا على المصدر... يقال: ضاعفت الشيء مضاعفة، وضعّفته تضعيفًا، وأضعفته إضعافًا. وضعفُ الشيء مثله، وضعفاه مثلاه، وهذا تفسير لغوي، وأما في الآية فقد قيل: الواحد بسبعمائة، وقيل: كثرة لا يعلم كُنهها إلا الله"(٨٥)

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَيُضَاعِفَهُ} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {أَضْعَافًا} يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا على تضمين المضاعفة معنى التصيير، أي: فصيره أضعافًا، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول العكبري: "(أضعافا)... يجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى؛ لأن معنى يضاعفه يصيره أضعافا"(٨٦) ويقول أبو حيان الأندلسي: "أضعافا... يجوز أن ينتصب على أنه مفعول به، تضمن معنى فيضاعفه: فيصيره"(٨٧) وقد رجح السمين الحلبي كون {أَضْعَافًا} حالا، قال: "{أضعافا} فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه حال من الهاء في {يُضَاعِفَ} وهل هذه حال مؤكدة أو مبينة، الظاهر أنها مبينة، لأنها وإن كانت من لفظ العامل، إلا أنها اختصت بوصفها بشيء آخر، ففهم منها ما لا يفهم من عاملها، وهذا شأن المبينة. والثاني: أنه مفعول به على تضمين {يُضَاعِفَ} معنى يصير، أي: يصيره بالمضاعفة أضعافا. والثالث: أنه منصوب على المصدر. قال الشيخ: «قيل: ويجوز أن ينتصب على المصدر باعتبار أن يطلق الضعف- وهو المضاعف أو المضعف- بمعنى المضاعفة أو التضعيف، كما أطلق العطاء وهو اسم المعطى بمعنى الإعطاء. وجمع لاختلاف جهات التضعيف باعتبار اختلاف

الأشخاص واختلاف المقرض واختلاف أنواع الجزاء» وسبقه إلى هذا أبو البقاء، وهذه عبارته"([٨٨])

٤- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً"([٨٩])

يقول المنتجب الهمذاني: "{فَتَرَكَهُ صَلْدًا}: عطف على قوله: {فَأَصَابَهُ}، و{صَلْدًا} مفعول ثان على تضمين ترك معنى صيّر، أي: فصيره صَلْدًا، أي: أَجْرَدَ نقيًّا من التراب الذي كان عليه، ومنه صلَدَ جبينُ الأصلع، إذا بَرَقَ. والصلْد: الأملس الصلب من الحجارة، والصلْد: الذي لا ينبت شيئًا من الأرض؛ لأنه كالحجر لصلابته، وقيل: هو حال"([٩٠])

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَتَرَكَهُ} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {صَلْدًا} يحتمل أن يكون مفعولا ثانيا على تضمين ترك معنى صيّر، أي: فصيره صَلْدًا ويحتمل أن يكون حالا.

٥- قوله تعالى: "لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ"([٩١])

يقول المنتجب الهمذاني: "{خَائِبِينَ}: يحتمل أن يكون حالًا من الضمير في {فَيَنْقَلِبُوا}، وأن يكون خبر {فَيَنْقَلِبُوا} على التضمين، أي: فيصيروا خائبين غير ظافرين بما راموا، والخائب: المنقطع الأمل"([٩٢])

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَيَنْقَلِبُوا} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {خَائِبِينَ}: يحتمل أن يكون خبرا على تضمين {يَنْقَلِبُوا} معنى يصيروا، ويحتمل أن يكون حالا، وقد اقتصر بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه على ذكر وجه واحد في إعراب {خَائِبِينَ}، هو: أن يكون حالا، يقول السمين الحلبي: "الخيبة: عدم الظفر بالمطلوب، خاب يخيب خيبة. و{خَائِبِينَ} نصب على الحال"([٩٣])

٦- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ"([٩٤])

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {خَاسِرِينَ} يحتمل أن يكون حالًا، وأن يكون خبر {فَتَنْقَلِبُوا} على تضمين معنى فتصيروا، وقد ذكرتُ نظيرَه فيما سَلف من الكتاب في غير موضع"([٩٥])

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَتَنقَلِبُوا} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {خَاسِرِينَ}: يحتمل أن يكون خبرا على تضمين {تَنقَلِبُوا} معنى تصيروا، ويحتمل أن يكون حالا،

وقد اقتصر بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه على ذكر وجه واحد في إعراب {خَاسِرِينَ}، هو: أن يكون حالا، يقول السمين الحلبي: "{خَاسِرِينَ} حال"(٩٦)

٧- قوله تعالى: "يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ المُقَدَّسَةَ الَتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلاَ تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ"(٩٧)

يقول المنتجب الهمذاني: "{فَتَنْقَلِبُوا}: يحتمل أن يكون منصوبًا على الجواب، وأن يكون مجزومًا عطفًا على {وَلَا تَرْتَدُّوا}. و{خَاسِرِينَ}: يحتمل أن يكون حالًا من الفاعل في {فَتَنْقَلِبُوا}، وأن يكون خبر {فَتَنْقَلِبُوا} على تضمين {فَتَنْقَلِبُوا} معنى فتصيروا"(٩٨)

والمنتجب الهمذاني يظهر التوسع في معنى الفعل {فَتَنقَلِبُوا} بدلالته على الصيرورة، ويذكر أن: {خَاسِرِينَ}: يحتمل أن يكون خبرا على تضمين {تَنقَلِبُوا} معنى تصيروا، ويحتمل أن يكون حالا، وقد اقتصر بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه على ذكر وجه واحد في إعراب {خَاسِرِينَ}، هو: أن يكون حالا، يقول مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): "قوله {خَاسِرِينَ} حال من المضمر في {تَنقَلِبُوا}"(٩٩) ويقول أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ): "{خَاسِرِينَ}، منصوب على الحال من الواو في {تَنقَلِبُوا} وهو العامل في الحال"(١٠٠) ويقول السمين الحلبي: "{خَاسِرِينَ} حال"(١٠١)

***

سادسا: تضمين الفعل المتعدي إلى مفعول واحد معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: "وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ"(١٠٢)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ} (مَا) شرط منصوب بتفعلوا، و{ تَفْعَلُوا} مجزوم به. و{مِنْ خَيْرٍ} في موضع نصب على التمييز... "{فَلَن تُكْفَرُوهُ}: الفاء وما بعدها جواب الشرط، قيل: وإنما عدي {تُكْفَرُوهُ} إلى مفعولين، وشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول: شكر النعمة وكفرها، لكونه ضمن معنى الحرمان، فكأنه قيل: فلن تحرموه، بمعنى: فلن تحرموا جزاءه. والهاء في {فَلَن تُكْفَرُوهُ} لخير. وقرئ: {تَفْعَلُوا} و{تُكْفَرُوهُ} بالتاء فيهما النقط من فوقه لقوله: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ}(١٠٣). وبالياء فيهما النقط من تحته لقوله: {يَتْلُونَ} وما بعده من لفظ الغيب(١٠٤)"(١٠٥)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {تُكْفَرُوهُ} بدلالته على الحرمان، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل إلى مفعولين، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول الزمخشري: "{فَلَن يُكْفَرُوهُ}... فإن قلت: لم عدى إلى مفعولين. وشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول شكر النعمة وكفرها؟ قلت: ضمن معنى الحرمان، فكأنه قيل: فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه"(١٠٦) ويقول أبو حيان الأندلسي: "وكفر: يتعدى إلى واحد، يقال: كفر النعمة، وهنا ضمن معنى حرم، أي: فلن تحرموا ثوابه، ولما جاء وصفه تعالى بأنه شكور في معنى توفية الثواب، نفي عنه تعالى نقيض الشكر وهو كفر الثواب، أي: حرمانه"(١٠٧) ويقول ابن هشام الأنصاري: " قَوله تَعَالَى: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ} أَي: فَلَنْ يحرموه، أَي: فَلَنْ يحرموا ثَوَابه وَلِهَذَا عدي إِلَى اثْنَيْنِ لَا إِلَى وَاحِد"(١٠٨)

٢- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً"(١٠٩)

يقول المنتجب الهمذاني: "{لَا يَأْلُونَكُمْ}: في موضع نصب إما على الصفة لبطانة، أو على الحال إما من البطانة لكونها قد وصفت، أو من المستكن في الظرف وهو {مِنْ دُونِكُمْ}، أي: غير مقصريكم خبالًا. والمعنى: لا يقصرون في أمركم خبالًا. يقال: أَلَا في الأمر يألو، إذا قَصَّرَ فيه، واختُلف فيه: فقيل: يتعدى إلى مفعولين، وقد استعملته العرب مُعَدًّى إليهما في قولهم: لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جهدًا، على التضمين، والمعنى: لا أمنعك نصحًا ولا أنقصكه. وقيل: إلى مفعول واحد بغير الجار، وإلى الثاني به. وقيل: إلى مفعول واحد. فخبالًا على الوجه الأول: مفعول ثان، وعلى الثاني: نصب على إسقاط الجار، وعلى الثالث: تمييز، وقيل: مصدر في موضع الحال. والخبال: الفساد، يقال: في قوائمه خَبْلٌ وخَبالٌ، أي: فساد من جهة الاضطراب"(١١٠)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {يَأْلُونَكُمْ} بدلالته على المنع والنقصان، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل إلى مفعولين، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول الزمخشري: "{لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا} يقال: ألا في الأمر يألو، إذا قصر فيه، ثم استعمل معدى إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحا، ولا آلوك جهدا، على التضمين. والمعنى: لا أمنعك نصحا ولا أنقصكه. والخبال: الفساد"(١١١) ويقول السمين الحلبي: "اختلف في نصب {خَبَالًا} على أوجه. أحدها: أنه مفعول ثان. والضمير هو الأول، وإنما تعدى لاثنين للتضمين... الثاني: أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، والأصل: لا يألونكم في خبال أي: في تخبيلكم وهذا غير منقاس، بخلاف التضمين فإنه منقاس، وإن كان فيه خلاف واه. الثالث: أن ينتصب على التمييز، وهو حينئذ تمييز منقول من المفعولية، والأصل: لا يألون خبالكم أي: في خبالكم: ثم

جعل الضمير المضاف إليه مفعولا بعد إسقاط الخافض، فنصب «الخبال» الذي كان مضافا تمييزا، ومثله قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً} [القمر: ١٢] أي: «عيون الأرض» ففعل به ما تقدم، ومثله في الفاعلية: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً} [مريم: ٤] الأصل: «شيب الرأس»، وهذا عند من يثبت كون التمييز منقولا من المفعولية. وقد منعه بعضهم، وتأول قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً} على أن «عيونا» بدل بعض من كل، وفيه حذف العائد أي: عيونا منها. وعلى هذا التخريج يجوز أن يكون {خَبَالًا} بدل اشتمال من «كم»، والضمير أيضا محذوف أي: «خبالا منكم» وهذا وجه رابع. الخامس: أنه مصدر في موضع الحال أي: متخبلين. السادس: قال ابن عطية: «معناه: لا يقصرون لكم فيما فيه من الفساد عليكم»، فعلى هذا الذي قدره يكون المضمر و{خَبَالًا} منصوبين على إسقاط الخافض وهو اللام و(في)"(١١٢)

وقد ذكر العكبري أن "يألوا يتعدى إلى مفعول واحد. و{خَبَالًا}: على التمييز، ويجوز أن يكون انتصب لحذف حرف الجر، تقديره: لا يألونكم في تخبيلكم. ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال"(١١٣)

٣- قوله تعالى: "اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً"(١١٤)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله: {وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} (دينًا) انتصب على أحد أربعة أوجه: إما على أنه مفعول ثان على تضمين رضيت معنى اخترت؛ لأنه إذا رضيه فقد اختاره، وإذا اختاره فقد رضيه. أو على المدح وإن كان نكرة... أو على البيان. أو على الحال من {الْإِسْلَامَ}. و{لَكُمُ}: يحتمل أن يكون متعلقًا بقوله: {وَرَضِيتُ}، وأن يكون حالًا من {الْإِسْلَامَ}"(١١٥)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {رَضِيتُ} بدلالته على الاختيار، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل إلى مفعولين، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول أبو عبيدة: "{وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} أي: اخترت لكم"(١١٦) ويقول الزمخشري: "{وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} يعنى اخترته لكم من بين الأديان، وآذنتكم بأنه هو الدين المرضى وحده"(١١٧)

وقد ذكر العكبري أن: "{رَضِيتُ}: يتعدى إلى مفعول واحد، وهو هنا {الْإِسْلَامَ}. و{دِينًا}: حال. وقيل: يتعدى إلى مفعولين؛ لأن معنى رضيت هنا جعلت وصيرت، ولكم: يتعلق برضيت، وهي للتخصيص، ويجوز أن يكون حالا من الإسلام؛ أي: رضيت الإسلام لكم"(١١٨)

وقد تبعه السمين الحلبي، إذ يقول: ""قوله: {وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} في «رضي» وجهان، أحدهما: أنه متعد لواحد وهو الإسلام. و{دِينًا} على هذا حال. وقيل: هو مضمن معنى صير وجعل، فيتعدى لاثنين أولهما: {الْإِسْلَامَ}، والثاني: {دِينًا}. و{لَكُمُ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«رضي»، والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من الإسلام، ولكنه قدم عليه"(١١٩)

***

سابعا: تضمين الفعل اللازم معنى ما يتعدى بحرف الجر:

جاء هذا النوع من التضمين في القرآن الكريم، وقد أشار إليه المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في مواضع قليلة، منها:

– قوله تعالى: "فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا"(١٢٠)

يقول المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ} (مَنْ) الأولى استفهامية، والثانية تحتمل أن تكون موصولة، وأن تكون موصوفة. والجمهور على تشديد الذال في {كَذَّبَ}، وقرئ: بتخفيفها(١٢١) على تضمين كَذَبَ معنى كَفَرَ؛ لأن معنى كذب بالشيء وكفر به سواء، والذي حملني على هذا التضمين إتيان الباء في {بِآيَاتِ اللَّهِ}"(١٢٢)

والمنتجب الهمذاني يظهر أن التوسع في معنى الفعل {كَذَبَ} بدلالته على الكفر، هو الذي أدى إلى تعدي الفعل بحرف الجر (الباء)، وقد ذكر ذلك بعض مفسري القرآن الكريم ومعربيه، يقول ابن جني: "ينبغي أن يكون دخول الباء هنا حملًا على المعنى؛ وذلك لأنه في معنى مَكَرَ بها، وكفر بها، وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة، وقد ذكرناه فيما مضى"(١٢٣) ويقول العكبري: "قوله تعالى: {مِمَّنْ كَذَّبَ}... قرئ بالتخفيف، وهو في معنى المشدد، فيكون: بآيات الله مفعولا، ويجوز أن يكون حالا؛ أي: كذب ومعه آيات الله"(١٢٤)

***

خاتمة البحث:

حاول هذا البحث دراسة بعض مواضع التضمين النحوي في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) وبيان أثره في المعنى والإعراب، وقد اقتصر البحث على نماذج مختارة من التضمين النحوي في الربع الأول من القرآن الكريم، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، منها:

١- اعتداد المنتجب الهمذاني بالتضمين النحوي واستعماله لهذا المصطلح بكثرة في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد لتخريج عدد من المسائل النحوية، والتراكيب اللغوية الفصيحة في شواهد القرآن الكريم على هذا التوجيه، مع توسعه في ذكر ما تحتمله المسألة الواحدة من توجيهات أخرى وقد اتسمت معالجته لهذه الظاهرة بالغزارة والتنوع والتوسع في التحليل وعرض الآراء.

٢- الكشف عن وعي المنتجب الهمذاني بتنوع أشكال التضمين النحوي في الشواهد القرآنية، وقد ظهر ذلك جليا في تناوله تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بحرف الجر، وتناوله تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح، وتناوله تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر ليصح التعلق، وتناوله تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين، وتناوله تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليدل على الصيرورة، وتناوله تضمين الفعل المتعدي إلى مفعول واحد معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين، وتناوله تضمين الفعل اللازم معنى ما يتعدى بحرف الجر.

٣- إظهار المنتجب الهمذاني لأثر التضمين النحوي في المعنى من خلال التوسع في معنى الفعل بدلالته على معنيين مكتنزين في أصل واحد.

٤- إظهار المنتجب الهمذاني لأثر التضمين النحوي في الإعراب في بعض المواضع، وقد ظهر ذلك في تخريجه لبعض الأسماء المنصوبة على أنها مفعول به نتيجة تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى مفعول أو إلى مفعولين، مع مراعاته ذكر ما تحتمله من التوجيهات الإعرابية الأخرى.

٥- تأثر المنتجب الهمذاني في توجيهه لبعض مواضع التضمين النحوي في القرآن الكريم بمن سبقه من مفسري القرآن الكريم ومعربيه- خاصة الزمخشري والعكبري- وقد عرض لآرائهم في بعض المواضع.

٦- تفرد المنتجب الهمذاني بذكر بعض مواضع التضمين النحوي في القرآن الكريم دون غيرهم من مفسري القرآن الكريم ومعربيه، ومن ذلك: تضمين {يَنْقَلِبُوا} معنى يصيروا.

الهوامش:

(١) التضمين النحوي وأثره في المعنى للدكتور هادي أحمد فرحان الشجيري، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد ٣٠، ص ٣٠٤.

(٢) خطرات في الاحتفاظ بعبقرية النحو العربي للأستاذ ل. ماسينيون، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ١٠، ص ٥٧.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ص ١٣٦.

(٤) هذا النص منقول عن: التضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحيري، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣، ص ٧٦.

(٥) الخصائص لابن جني ٤٣٥/٢، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢٢٥/١.

(٦) المصدر نفسه، ٣٠٨/٢، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز ١٢٤٥/٢.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢١/١، وانظر: الكشاف للزمخشري ٧١٧/٢.

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ص ٨٩٧.

(٩) الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها للشيخ أحمد الإسكندري، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ١، ص ١٨٠.

(١٠) التضمين للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٥٥، الجزء ١، ص ٦٢.

(١١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢١/١.

(١٢) دراسات في العربية وتاريخها للأستاذ محمد الخضر حسين، ص ٢٠٥.

(١٣) التضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحيري، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣، ص ٧٣– ٧٤.

(١٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ١٥٠/١– ١٥١.

(١٥) التضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحيري، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣، ص ٧٤.

(١٦) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢/٤٢٣– ٤٢٤.

(١٧) الخصائص لابن جني ٢/٣١٠، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ص ٨٩٩، والتأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز ٢/١٢٤٥.

(١٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ١/٥٢.

(١٩) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ٣/٣٤٣، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز ٢/١٢٤٦.

(٢٠) يعد هذا الكتاب من أحسن الكتب في إعراب القرآن الكريم، يقول بدر الدين الزركشي: "وقد انتدب الناس لتأليف إعراب القرآن ومن أوضحها كتاب الحوفي ومن أحسنها كتاب المشكل وكتاب أبي البقاء العكبري وكتاب المنتجب الهمذاني وكتاب الزمخشري وابن عطية وتلاهم الشيخ أبو حيان". البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ١/٣٠١.

(٢١) "المنتجب بن أبي العز بن رشيد، منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني، إمام كامل علامة، قال الذهبي: كان رأسا في القراءات والعربية، صالحا متواضعا صوفيا، قرأ على أبي الجود بمصر سنة ثمان وتسعين وخمسمائة وسمع بدمشق أبا اليمن الكندي وقرأ عليه، وشرح الشاطبية شرحًا لا بأس به وأعرب القرآن العظيم إعرابا متوسطا وشرح المفصل للزمخشري وأجاد... توفي في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق" غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/٣١٠– ٣١١، وانظر: البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ١/٣٠١، رقم ٤ من الهامش، وانظر: ترجمة المنتجب الهمذاني بالتفصيل في مقدمات التحقيق التي أعدها محمد نظام الدين الفتيح للكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١/٢١– ٢٢.

(٢٢) سورة آل عمران، الآية ٢٨.

(٢٣) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٢/٣٤– ٣٥، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ٥/١٦٩– ١٧٢، والكشاف للزمخشري ١/٣٥١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ١/٤١٩، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ١/١٩٩، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٨/١٩٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٢٥٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/٩٤، والدر

المصون للسمين الحلبي ٣/١٠٩– ١١١، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٢/١١٧، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٣/٢٢٠– ٢٢١.

([٢٤]) التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٣/٢٢١.

([٢٥]) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

([٢٦]) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٣/٩٤.

([٢٧]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

([٢٨]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وانظر: الكشاف للزمخشري ١/٣٥١.

([٢٩]) سورة آل عمران، الآية ١٨٣.

([٣٠]) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٢/١٨١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/١٨١– ١٨٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣١٧، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/٤٥٨، والدر المصون للسمين الحلبي ٣/٥١٧.

([٣١]) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣١٧.

([٣٢]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

([٣٣]) الدر المصون للسمين الحلبي ٣/٥١٧، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/٤٥٨.

([٣٤]) سورة الأنعام، الآية ٣٣.

([٣٥]) سورة الإسراء، الآية ٥٩.

([٣٦]) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٢/٥٧٥، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ٨/١٠٣– ١٠٤، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٤٩١، والدر المصون للسمين الحلبي ٤/٦٠٤– ٦٠٥، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٤/١٢٨، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٧/١٩٩.

(٣٧) الدر المصون للسمين الحلبي ٤/٦٠٤– ٦٠٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٤٩١، وأصل الوجه الثاني يرجع إلى أبي علي الفارسي، قال: " "قوله تعالى: وَآتَيْنا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِها [الإسراء/ ٥٩]، أي: ظلموا بردها أو الكفر بها، فكما أن الجارّ في قوله: (فَظَلَمُوا بِها) من

صلة (ظَلَمُوا) كذلك يكون من صلة الظلم في قوله: وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ [الأنعام/٣٣]. ويجحدون محذوف المفعول للدلالة عليه والتكذيب أكبر من الكذب، لأنّ كلّ من كذّب صادقا فقد كذب، وليس كلّ من كذب كان مكذّبا لغيره" الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣٣٩/١، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ١٠٣/٨– ١٠٤.

(٣٨) سورة البقرة، الآية ١٣٠.

(٣٩) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٦٩/٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٣٣/٥– ١٣٤: "رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير" وفيه عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف" اهـ. ورواه أحمد في مسنده ٣٦/٤، بلفظ: "لكن الكبر من سفه الحق وازدرى الناس" ورواه مسلم، حديث رقم: ٩١، ص ٦٣، كتاب الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه ولفظه: "الكبر بطر الحق وغمط الناس".

(٤٠) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٣٨٦/١– ٣٨٧، وانظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٦/١، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط ١٥٧/١– ١٥٨، وجامع البيان في تأويل القرآن ٩٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٩/١– ٢١١، وإعراب القرآن للنحاس ٧٩/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١١١/١، والتفسير البسيط للواحدي ٣٢٩/٣– ٣٣٥، والكشاف للزمخشري ١٨٩/١– ١٩٠، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٢١٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ١٢٣/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٦٢/٤، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٧/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣٢/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٦٢٨/١– ٦٢٩ والدر المصون للسمين الحلبي ١٢٠/٢– ١٢٢، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٨٥/١، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٧٢٥/١– ٧٢٦.

(٤١) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٦٢٨/١، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٠/٢– ١٢٢، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٨٥/١.

(٤٢) سورة البقرة، الآية ٢٣٥.

(٤٣) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب النية في الصيام، حديث رقم: ٢٤٥٤، ص ٢٧٨، وجامع الترمذي، كتاب الصوم، حديث رقم ٧٣٠، ص ١٤٠، وسنن النسائي، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك، الأحاديث: ٢٣٣١– ٢٣٤٣، ص ٢٥٤– ٢٥٥، وكلهم رووه بلفظ (من لم يجمع) أو (من لم يبيت) لكن عنون له الترمذي: باب ما جاء: لا صيام لمن لم يعزم من الليل.

(٤٤) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٥٣٥/١، وانظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١١٥/٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٧/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٣٢/١، والتفسير البسيط للواحدي ٢٧٥/٤– ٢٧٦، والكشاف للزمخشري ٢٨٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ١٦١/١– ١٦٢، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٤٧٢/٦– ٤٧٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٨٨/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٢/٣، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٢٥/٢، والدر المصون للسمين الحلبي ٤٨٥/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ص ٨٩٨، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٥٤٤/١– ٥٤٥، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٤٥٤/٢– ٤٥٥.

(٤٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٢٥/٢، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٤٨٥/٢.

(٤٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٨٩٨/١.

(٤٧) سورة آل عمران، الآية ١٢١.

(٤٨) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١٢٠/٢، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٠٨/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٤٩٩/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٤٥/٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٨٩/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٤/٤، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٢٦/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٧٨/٣، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٧٠/٤– ٧١.

(٤٩) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٧٨/٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٨٩/١.

(٥٠) سورة الأنعام، الآية ٣٨.

(٥١) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٥٨٠/٢، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ١٢٢/٨، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٥٢٨/١٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٩٣/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٠٣/٤، والدر المصون للسمين الحلبي ٦١٢/٤– ٦١٣، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ١٣٧/٤.

(٥٢) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٥٣) سورة آل عمران، الآية ١٢٠.

(٥٤) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٠٣/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٩٣/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٦١٢/٤– ٦١٣، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ١٣٧/٤.

(٥٥) سورة البقرة، الآية ١٤.

(٥٦) سورة آل عمران، الآية ٥٢.

(٥٧) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١٦٢– ١٦٣، وانظر: معاني القرآن للأخفش الأوسط ٥١/١، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١٩٨/١– ١٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٨/١، والتفسير البسيط للواحدي ١٦٥/٢– ١٦٧، والكشاف للزمخشري ٦٥/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٩٦/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٠٨/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٦/١– ٢٠٧، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١١٣/١، والدر المصون للسمين الحلبي ١٤٥/١، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ١٥٩/١، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٢٩١/١.

(٥٨) التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٢٩١/١، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١١٣/١، والدر المصون للسمين الحلبي ١٤٥/١.

(٥٩) سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٦٠) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٤٥٨/١، وانظر: معاني القرآن للفراء ١١٤/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٧/١، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط ١٣٩/١، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٤٨٧/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٥/١– ٢٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٩٧/١، والخصائص لابن جني ٣٠٨/٢، و٤٣٥/٢، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٥٢/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٢/١، والتفسير البسيط للواحدي ٥٩٦/٣– ٥٩٨، والكشاف للزمخشري ٢٣٠/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٩١/١، و٢٥٦/١– ٢٥٧، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٢٦٩/٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٥٤/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٩٤/١، و١٧٥/٢، ٢١١/٢– ٢١٢، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٩٣/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٨٩٨/١، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٤٦١/١، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ١٨٢/٢.

(٦١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٧/١.

(٦٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط ١٣٩/١.

(٦٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٥/١.

(٦٤) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢١١/٢– ٢١٢

(٦٥) سورة النساء، الآية ٢١.

(٦٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٨٩٨/١.

(٦٧) روح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٤٦١/١.

(٦٨) التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ١٨٢/٢، وانظر: أساس البلاغة للزمخشري ٣٦٧/١، ولسان العرب لابن منظور الإفريقي ١٥٣/٢– ١٥٤.

(٦٩) سورة النساء، الآية ٩٥.

(٧٠) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٣٢٨/٢– ٣٢٩، وانظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢٠٦/١، والتفسير البسيط للواحدي ٥١/٧، والكشاف للزمخشري ٥٥٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ٢٦٥/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ١٩٣/١١– ١٩٤، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٨٣/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٩/٤، والدر المصون للسمين الحلبي ٧٦/٤– ٧٨، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ١١٨/٣– ١١٩، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ١٧٢/٥.

(٧١) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٩/٤، وانظر: الكشاف للزمخشري ٥٥٤/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٧٧/٤، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ١١٩/٣.

(٧٢) سورة الأنعام، الآية ٦.

(٧٣) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٥٤٥/٢– ٥٤٦، وانظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٢٦٣/١١، والتفسير البسيط للواحدي ١٨/٨– ٢٠، والكشاف للزمخشري ٦/٢، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٤٨٤/١٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٨١/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩٢/٦، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤٣٩/٤، والدر المصون للسمين الحلبي ٥٣٦/٤– ٥٣٨، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٩٠/٤، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ١٣٨/٧.

(٧٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٨١/١.

(٧٥) الدر المصون للسمين الحلبي ٥٣٧/٤– ٥٣٨، وانظر: التفسير المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤٣٩/٤.

(٧٦) سورة البقرة، الآية ١٧.

(٧٧) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١٧٠/١– ١٧١، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٣/١، والدر المصون للسمين الحلبي ١٦٣/١– ١٦٥.

(٧٨) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٣/١.

(٧٩) الدر المصون للسمين الحلبي ١٦٣/١– ١٦٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٣/١.

(٨٠) سورة البقرة، الآية ١٠٩.

(٨١) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٣٥٨/١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٠٨/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ١٩٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ١١٨/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٤/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٠/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٥٨/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٦٧/٢، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٥٥/١.

(٨٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٤/١.

(٨٣) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٥٨/١، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٦٧/٢، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٥٥/١.

(٨٤) سورة البقرة، الآية ٢٤٥.

(٨٥) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٥٤٦/١– ٥٤٧، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢١/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٩٥/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٦٧/٢، والدر المصون للسمين الحلبي ٥١١/٢– ٥١٢، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٥٥٥/١.

(٨٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٩٥/١.

(٨٧) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٦٧/٢، وانظر: روح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٥٥٥/١.

(٨٨) الدر المصون للسمين الحلبي ٥١١/٢– ٥١٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٩٥/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٦٧/٢.

(٨٩) سورة البقرة، الآية ٢٦٤.

(٩٠) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٥٧٧/١.

(٩١) سورة آل عمران، الآية ١٢٧.

(٩٢) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١٢٦/٢.

(٩٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٩١/٣.

(٩٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٩.

(٩٥) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١٤٧/٢.

(٩٦) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٣٤/٣.

(٩٧) سورة المائدة، الآية ٢١.

(٩٨) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٤٢٥/٢.

(٩٩) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢٢٢/١.

(١٠٠) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ٢٨٨/١.

(١٠١) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٣١/٤.

(١٠٢) سورة آل عمران، الآية ١١٥.

(١٠٣) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

([104]) سورة آل عمران، الآية ١١٣، والقراءتان صحيحتان، انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٧٣/٣، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٤١/٢.

([105]) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١١٣/٢، وانظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١٣٢/٧، والتفسير البسيط للواحدي ٥٢١/٥، والكشاف للزمخشري ٤٠٣/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٣٥/٨، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣١٣/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٥٨/٣، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٢٥٠/٢، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٥٩/٤.

([106]) الكشاف للزمخشري ٤٠٣/١، وانظر: مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٣٥/٨.

([107]) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣١٣/٣، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٣٥٨/٣.

([108]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٨٩٨/١.

([109]) سورة آل عمران، الآية ١١٨.

([110]) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ١١٥/٢– ١١٦، وانظر: التفسير البسيط للواحدي ٥٣٦/٥– ٥٣٧ والكشاف للزمخشري ٤٠٦/١، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٤٠/٨، والجامع لأحكام القرآن ١٨٠/٤، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣١٧/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٦٣/٣– ٣٦٤ وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٢٥٣/٢– ٢٥٤، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٦٤/٤.

([111]) الكشاف للزمخشري ٤٠٦/١، وانظر: مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٣٤٠/٨.

([112]) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٦٣/٣– ٣٦٤، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤٠٦/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٤٩٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣١٧/٣.

([113]) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٨٧/١.

([114]) سورة المائدة، الآية ٣.

([115]) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٤٠٥/٢، وانظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٥٣/١، والكشاف للزمخشري ٦٠٥/١، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٧٥/٤– ١٧٦ وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٢٣٤/٣.

(١١٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٥٣/١.

(١١٧) الكشاف للزمخشري ٦٠٥/١.

(١١٨) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤١٨/١– ٤١٩.

(١١٩) الدر المصون للسمين الحلبي ١٩٩/٤.

(١٢٠) سورة الأنعام، الآية ١٥٧.

(١٢١) قرأ يحيى بن وثاب وابن أبي عبلة {كَذَبَ} بتخفيف الذال، والجمهور {كَذَّبَ} بتشديد الذال، انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢٣٥/١، والمحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٣٦٦/٢، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٣١/٥.

(١٢٢) الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٧٢٨/٢، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢٣٥/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٥١/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٣١/٥، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٠٤/٤.

(١٢٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢٣٥/١.

(١٢٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٥٥١/١، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٢٣١/٥، وروح المعاني لشهاب الدين الألوسي ٣٠٤/٤.

المصادر والمراجع

١- أساس البلاغة للزمخشري- تحقيق محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩٨م.

٢- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي- دار الكتب العلمية- بيروت- بدون تاريخ.

٣- إعراب القرآن للنحاس- تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٢١هـ.

٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي- تحقيق صدقي محمد جميل- دار الفكر- بيروت- ١٤٢٠هـ.

٥- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية- تحقيق علي بن محمد العمران- دار عالم الفوائد- مكة المكرمة- ١٤٢٥هـ.

٦- البرهان في علوم القرآن للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مكتبة دار التراث- القاهرة- ١٩٥٧م.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري- تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨٠م.

٨- التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز- مكتبة الرشد- الرياض- ١٩٨٤م.

٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبري- تحقيق علي محمد البجاوي- مكتبة عيسى البابي الحلبي- القاهرة- بدون تاريخ.

١٠- التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور- الدار التونسية للنشر- تونس- ١٩٨٤م.

١١- التضمين للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي- بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٥- الجزء ١- ١٩٨٠م.

١٢- التضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحيري- بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- العدد ٣- ١٩٧٣م.

١٣- التضمين النحوي وأثره في المعنى للدكتور هادي أحمد فرحان الشجيري- بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي- العدد ٣٠- ديسمبر ٢٠٠٥م.

١٤- التفسير البسيط للواحدي- مجموعة من المحققين- عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- ١٤٣٠هـ.

١٥- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري- تحقيق أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة- بيروت- ٢٠٠٠م.

١٦- جامع الترمذي- بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع- الرياض- ١٩٩٩م.

١٧- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي- تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٦٤م.

١٨- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي- حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي- دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت- ١٩٩٣م.

١٩- الخصائص لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٩٩م.

٢٠- خطرات في الاحتفاظ بعبقرية النحو العربي للأستاذ ل. ماسينيون- بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- الجزء ١٠- ١٩٥٨م.

٢١- دراسات في العربية وتاريخها للأستاذ محمد الخضر حسين- المكتب الإسلامي- دمشق- ١٩٦٠م.

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- بدون تاريخ.

٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي- تحقيق علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩٤م.

٢٤- سنن أبي داود- بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع- الرياض- ١٩٩٩م.

٢٥- سنن النسائي- بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع- الرياض- ١٩٩٩م.

٢٦- صحيح مسلم- بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع- الرياض- ١٩٩٨م.

٢٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري- عني بنشره ج. برجستراسر- مكتبة ابن تيمية- القاهرة- ١٣٥١هـ.

٢٨- الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها للشيخ أحمد الإسكندري- بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- الجزء ١- ١٩٣٤م.

٢٩- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني- تحقيق محمد نظام الدين الفتيح- مكتبة دار الزمان- المدينة المنورة- ٢٠٠٦م.

٣٠- الكشاف للزمخشري- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٤٠٧هـ.

٣١- لسان العرب لابن منظور الإفريقي- دار صادر- بيروت- ١٤١٤هـ.

٣٢- مجاز القرآن لأبي عبيدة- تحقيق محمد فؤاد سزكين- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٣٨١هـ.

٣٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي- تحقيق حسام الدين القدسي- مكتبة القدسي- القاهرة- ١٩٩٤م.

٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني- مجموعة من المحققين- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- ١٩٩٩م.

٣٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي— تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد— دار الكتب العلمية— بيروت— ١٤٢٢هـ.

٣٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل- تحقيق أحمد محمد شاكر- دار الحديث- القاهرة- ١٩٩٥م.

٣٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب— تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن— مؤسسة الرسالة— بيروت— ١٤٠٥هـ.

٣٨- معاني القرآن للأخفش الأوسط— تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة— مكتبة الخانجي— القاهرة— ١٩٩٠م.

٣٩- معاني القرآن للفراء- مجموعة من المحققين— الدار المصرية للتأليف والترجمة— القاهرة— بدون تاريخ.

٤٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج— تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي— عالم الكتب— بيروت— ١٩٨٨م.

٤١- المعجم الكبير للطبراني- تحقيق حمدي عبد المجيد- مكتبة ابن تيمية- القاهرة- ط ٢- بدون تاريخ.

٤٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٨٥م.

٤٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله- دار الفكر- دمشق- ١٩٨٥م.

٤٤- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي— دار إحياء التراث العربي— بيروت— ١٤٢٠هـ.

٤٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري- تصحيح ومراجعة الأستاذ علي محمد الضباع- دار الكتب العلمية- بيروت- بدون تاريخ.

*